وقف تنفيذ النص التشريعي المطعون بدستوريته أمام المحكمة الاتحادية العليا في العراق

م.م. حسام الدين فالح سالم /المديرية العامة للتربية في محافظة البصرة
أ.د. منجد منصور محمود الحلو/ كلية القانون / الجامعة المستنصرية

Email : Hzamfah80@uomustnsiriyah.edu.iq

Email : m_14720022001@yahoo.com

الملخص

يدور موضوع هذه الدراسة حول آليات تحريك الرقابة على دستورية القوانين أمام المحكمة الاتحادية العليا وعلاقتها بوقف تنفيذ القانون المطعون بدستوريته أمامها ، وحدود سلطة القاضي الدستوري العراقي في تطبيق الإجراءات الوقتية المستعجلة كوسيلة إسعاف أولي تلجأ إليها المحكمة الاتحادية العليا لتدارك الآثار الضارة المترتبة على تنفيذ النص التشريعي الطعين.

وفي سبيل الوصول إلى النتائج والتوصيات التي تمخضت عنها هذه الدراسة، فقد تم تقسيم هذه الدراسة على مطالب وفروع باستخدام المنهج التحليلي، فكانت أهم هذه الاقتراحات هي ضرورة تعديل قانون المحكمة الاتحادية العليا وذلك بتضمينه مادة صريحة ومباشرة تنص على جواز وقف تنفيذ النص التشريعي المطعون بدستوريته أمام المحكمة الاتحادية العليا، وعدم الاكتفاء بما تضمنه نظامها الداخلي من الإحالة إلى القواعد العامة في الإجراءات .

الكلمات المفتاحية: المحكمة الاتحادية العليا، الدعوى الدستورية، وقف التنفيذ، الاستعجال، الأمر الولائي.

Suspension of the Enactment of the Legislative Text Challenged for its Constitutionality Before the Supreme Federal Court

Assist. Lect .Hussam Al-Din Falah Salem
General Directorate of Education in Basra Governorate
Prof. Dr. Munjid Mansour Mahmoud Al-Helou
College of Law/ Al-Mustansiriyah University
Email : Hzamfalh80@uomustnsiriyah.edu.iq
Email : m_14720022001@yahoo.com

Abstract

The theme of this study revolves around the mechanisms for controlling the constitutionality of laws before the Supreme Federal Court and their relationship with the suspension of the execution of the law challenged constitutionally before it, and the limits of the authority of the Iraqi constitutional judge in applying urgent interim measures as a primary means to resort to by the Supreme Federal Court to remedy the harmful effects resulting from the implementation of the challenged legislative text. In order to reach the results and recommendations that emerged from this study, it was divided into demands and branches using a methodological and analytical approach. The most important proposals were the necessity of amending the law of the Supreme Federal Court by including an explicit and direct provision allowing the suspension of the execution of the legislative text challenged constitutionally before the Supreme Federal Court, and not relying on what its internal regulations provide with regard to referral to general procedures.

Key words: Supreme Federal Court, constitutional lawsuit, suspension of execution, urgency, governorate order.

المقدمة

أولاً - موضوع البحث

القاعدة العامة هي أنّ الطعن بعدم دستورية القوانين والأنظمة أمام القضاء الدستوري لا يترتب عليه أي أثر موقف لتلك القوانين والأنظمة وذلك لأنّ الأصل في النص التشريعي حمله على قرينة الدستورية بافتراض مطابقته لأحكام الدستور، ألاّ أنّه استثناءً من ذلك قد يُخوّل المشرع القضاء الدستوري سلطة وقف تنفيذ نصّاً تشريعياً تمّ الطعن فيه بالإلغاء لحين الفصل في الدعوى الدستورية المطروحة، وذلك لتدارك الأضرار التي قد تترتب على تطبيق القانون الطعين بقدر المستطاع خلال فترة محددة .

وعلى الرغم من أنّ القرار الصادر من المحكمة الاتحادية العليا في العراق بوقف تنفيذ النص القانوني الطعين لا يحسم أصل النزاع ، إلاّ أنّه يضمن استقرار المراكز القانونية لأطراف الدعوى الدستورية ، إذ أنّ هدف وقف التنفيذ هو تحقيق الحماية من الأخطار التي قد تترتب على التنفيذ المباشر للقانون المطعون بدستوريته ، ووفقاً لذلك فإنّ وقف تنفيذ النصّ التشريعي الطعين هو حكم ذو طبيعة مستعجلة يرد استثناءً على الأصل العام وهو التنفيذ الحال والمباشر لهذا النص .

إنّ سلطة المحكمة الاتحادية العليا في العراق بوقف تنفيذ القوانين والأنظمة تُعدّ من أهم تطبيقات فكرة الإستعجال التي نشأت في القضاء العادي ، وشهدت تطوراً كبيراً في قضاء الإلغاء الإداري، فوقف التنفيذ هو أحد صور الإستعجال الذي لا يمس أصل الموضوع المتنازع فيه وهو وسيلة أملت لها ضرورات التقاضي ووجود حاجة فعلية لهذا الوقف ألذي أثبت نجاحاً كبيراً في مختلف الأفضية بالرغم من أنّه لا يقوم على أساس تحقيق العدالة الكاملة .

ثانياً - أهمية البحث

تكتسب الإجراءات الوقتية العاجلة المتمثلة بوقف التنفيذ أهمية بالغة في النصوص التشريعية المنظمة لأصول التقاضي أمام المحكمة الاتحادية العليا وذلك لما تقدمه هذه المكنة الإجرائية العاجلة من مزايا متعددة وفوائد جمّة تعكس إيجاباً على سير الدعوى الدستورية .

رابعاً - إشكالية البحث

تمّ بناءً بحثنا استناداً للإشكالية التالية :

ما مدى جواز وقف تنفيذ القانون المطعون فيه أمام المحكمة الاتحادية العليا في العراق عند

توافر شرطي الاستعجال ، وعدم المساس بأصل الحق موضوع النزاع ؟

خامساً - نطاق البحث

يقتصر إطار دراستنا على البحث في تطبيق إجراءات وقف تنفيذ القانون المطعون فيه أمام المحكمة الاتحادية العليا في العراق ، وبالتالي فإننا نستبعد من نطاق هذه الدراسة إجراءات وقف التنفيذ في اختصاصات المحكمة الاتحادية غير أحوال الرقابة على دستورية القوانين .

سادساً - منهجية البحث

اتبعنا المنهج التحليلي من خلال عرض لأهم النصوص التشريعية المنظمة للإجراءات الوقتية المستعجلة التي تمنح القاضي الدستوري سلطة وقف تنفيذ النص القانوني المطعون بدستوريته أمام المحكمة الاتحادية العليا ، وذلك بهدف الوصول لأهم النتائج والتوصيات التي تمخضت عنها هذه الدراسة .

سابعاً - هيكلية البحث

تقتضي طبيعة موضوع البحث تقسيمه إلى مطلبين الأول يتناول آليات تحريك الرقابة على دستورية القوانين أمام المحكمة الاتحادية العليا وعلاقتها بوقف التنفيذ ، أما المطلب الثاني فننتظر فيه لأهم تطبيقات المحكمة الاتحادية العليا حول وقف التنفيذ، ومن ثمّ نستعرض لأبرز النتائج والتوصيات التي إنتهت إليها هذه الدراسة .

المطلب الأول/آليات تحريك الرقابة على دستورية القوانين امام المحكمة الاتحادية العليا وعلاقتها بوقف التنفي

على الرغم من أنّ المشرع الدستوري العراقي سعى مبكراً لتكريس فكرة الرقابة القضائية على دستورية القوانين^(١)، إلا أنّ الانطلاقة الحقيقية لهذه الرقابة بدأت من وقت نفاذ قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لسنة ٢٠٠٤ " (٢) ، وذلك بمقتضى المادة (٤٤ - أ) منه ، والتي نصت على أنه: "يجري تشكيل محكمة في العراق بقانون وتسمى المحكمة الاتحادية العليا "، ووفقاً لذلك فقد ظهرت هذه المحكمة المتخصصة إلى الوجود بمقتضى قانونها رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥، والذي تم تعديله بالقانون رقم (١) لسنة ٢٠٢١، استناداً إلى المادة (٩٢ - ثانياً) من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥، التي نصّت على أنه : " تتكون المحكمة الاتحادية العليا من عدد من القضاة وخبراء في الفقه الاسلامي وفقهاء القانون، يحدد عددهم وتنظم طريقة اختيارهم وعمل المحكمة بقانون يسن بأغلبية ثلثي اعضاء مجلس النواب".

وقف تنفيذ النص التشريعي المطعون بدستوريته أمام المحكمة الاتحادية العليا في العراق

وبصرف النظر عن الإشكالية التي لازمت المحكمة منذ نشأتها، والى حين صدور التعديل الأول لقانونها، سعت المحكمة الاتحادية العليا عن طريق إصدار العديد من القرارات والأحكام إلى بسط ولاياتها في كافة المسائل الدستورية، وأسهمت بشكل فعال في حماية نصوص وأحكام الدستور وتشبيد النظام الدستوري، وتكريس معالم دولة القانون، من خلال الغاء أو تعطيل النصوص عند مخالفتها لأحكام ومبادئ الدستور.

وقد أدى اجتهاد القضاء الدستوري العراقي إلى امتداد نطاق حمايته ليشمل مسائل كانت حتى وقت قريب حكراً على القضاء العادي والإداري، منها تلك المتعلقة بتطبيق الإجراءات الوقتية العاجلة أمام المحكمة الاتحادية العليا، لما تشكله من أهمية بحسبانها وسيلة إسعاف قانوني تحمي المراكز القانونية من اخطار قد تهددها عند سلوك طرق التقاضي العادية أمامها.

ويعد الدستور الصادر في سنة ٢٠٠٥ القانون الأساسي "الأسمى والأعلى في العراق ويكون ملزماً في أنحاءه كافة وبمن دون استثناء"^(٣)، ويترتب على ذلك إن أي خروج على قواعد هذا الدستور أو خرقها من قبل أي من السلطات العامة أو الهيئات في الدولة يجعل من مبدأ سيادة الدستور مجرد حبرا على ورق، وتغدو معالم دولة القانون مجرد مظهر بلا مضمون، ووفقاً لذلك فإن الهيئة التشريعية بحسبانها إحدى السلطات العامة في الدولة إذا ما أصدرت التشريع فإنه وبمجرد أن يستوفي الشكلية المطلوبة يصبح نافذاً حتى وإن صدر بالمخالفة لقواعد وأحكام الدستور إذ إنه يطبق على الكافة ولا تملك المحاكم سلطة مخالفة هذا التشريع وإن بدا عيبه الدستوري، فهذه المحاكم قد جبلت على مهمة واحدة محددة وهي تطبيق القوانين، وعليه كان لا بد من أن يتضمن الدستور الأسس والآليات التي تكفل الاحترام لقواعده، ولاشك إن أفضل وسيلة تضمن هذا الاحترام هو وجود رقابة على مدى دستورية أعمال السلطة المختصة بالتشريع، ومن ثم تكريس الحماية للحقوق الأساسية الواردة في صلب الوثيقة الدستورية، وبالتالي جعل مبدأ سمو الدستور هو النتيجة الحتمية للرقابة على دستورية القوانين.

إن أغلب الدساتير المقارنة تتضمن تكريساً للرقابة القضائية كوسيلة لضمان علوية الدستور واحترام قواعده شكلاً وموضوعاً، فإذا خرجت الهيئة التشريعية على تلك القواعد الدستورية أو خالفت أحكامها، فهي بذلك تكون قد تجاوزت سلطاتها ويبطل كل إجراء تتخذه في هذا الشأن.^(٤)

وللرقابة القضائية على دستورية القوانين مزايا عديدة منها أنه لا يقتصر تحريك تلك الرقابة على السلطات العامة فقط، بل أنها مقررة للأفراد كذلك للدفاع عن حقوقهم الأساسية المكرسة في الدستور عن طريق الطعن المباشر أمام القضاء الدستوري ومن ثم ضمان عدم تحملهم لأي اعباء عدا تلك المقررة على عاتقهم بموجب الدستور،^(٥) ومما تقدم يتبين لنا إن إنشاء "هيئة قضائية

مستقلة مالياً وادارياً^(٥) متمثلة في المحكمة الاتحادية العليا قد يؤدي بلا شك إلى تعزيز أسس الدولة القانونية، ويحافظ على القيم الديمقراطية، ويثبت دعائم الشرعية الدستورية، وعليه سنقوم بدراسة موضوع آليات تحريك الرقابة على دستورية القوانين في إجراءات الدعوى الدستورية أمام المحكمة الاتحادية العليا، ومن ثم نبين علاقتها بوقف التنفيذ وذلك من خلال الفرعين الآتيين:

الفرع الأول/ تحريك الرقابة على دستورية القوانين أمام المحكمة الاتحادية العليا

إنّ المشرع الدستوري العراقي لم يُوضِّح آليات تحريك الرقابة الدستورية أمام المحكمة الاتحادية العليا في دستور ٢٠٠٥، مكتفياً فقط بتكريس اختصاصات تلك المحكمة وفي مقدمتها الرقابة على دستورية القوانين والأنظمة^(٦)، تاركاً مهمة بيان عمل المحكمة بقانون يُسُّ بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب^(٧)، وتأسيساً على ذلك تم إصدار قانون المحكمة بالأمر رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥، المعدل بالقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢١، الذي نص أيضاً على اختصاصات المحكمة والتي من أهمها "الرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة"^(٨).

ولبيان تنظيم اجراءات التقاضي أمام المحكمة الاتحادية العليا فقد ألزمتها قانونها أن تُصدر "نظاماً داخلياً تحدّد فيه الإجراءات التي تُنظّم سير العمل في المحكمة وكيفية قبول الطلبات وإجراءات الترافع"^(٩)، ووفقاً لذلك فقد رسم النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٢٢ سبل تحريك الرقابة على دستورية القوانين والأنظمة، مشيراً إلى إمكانية إثارة المسألة الدستورية بطريقة الإحالة أو الدفع الفرعي أمام محكمة الموضوع، فقد نصّت المادة (١٨ - أولاً) على أنه: "لأي محكمة من تلقاء نفسها أن تطلب في أثناء نظر الدعوى، البتّ في دستورية نصّ في قانون أو نظام يتعلق بتلك الدعوى، ولعضو الادعاء العام أمام تلك المحكمة أن يطلب ذلك"، ويجوز أيضاً "لأيّ من الخصوم الدفع بعدم دستورية نصّ قانوني أو نظام يتعلق بدعوى منظورة أمام محكمة الموضوع"^(١٠).

كما أتاح النظام الداخلي "لأي من السلطات الاتحادية الثلاث والوزارات والهيئات المستقلة ورئاسة وزراء الإقليم والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظين"^(١١) الطلب مباشرة من المحكمة الاتحادية العليا الغاء أي قانون أو نظام صدر بالمخالفة للقاعدة المعيارية الدستورية ومن من دون أي واسطة يستند إليها هذا الطلب، وقد اناط القانون بهذه الفئات حصراً تقديم "الطعن بدستورية قانون الموازنة الاتحادية أو أي نص فيه"^(١٢).

كما أنه وفي ذات السياق المباشر للطعن بعدم الدستورية، يجوز تحريك رقابة المحكمة الاتحادية بواسطة الدعوى الأصلية التي تهاجم مباشرة النص القانوني الطعن للبت في مدى

وقف تنفيذ النص التشريعي المطعون بدستوريته أمام المحكمة الاتحادية العليا في العراق

دستوريته وذلك عن طريق حق الطعن الذي منحه القانون "لأي من الاشخاص الطبيعية أو المعنوية الخاصة أو منظمات المجتمع المدني المعترف بها قانوناً".^(١٣)
وعليه فإن تحريك رقابة القضاء الدستوري المتمثل بالمحكمة الاتحادية العليا في العراق يتم عن طريق ما يأتي :

أولاً - التحريك غير المباشر لرقابة المحكمة الاتحادية العليا على دستورية القوانين

يمكن تحريك اختصاص المحكمة الاتحادية العليا بصورة غير مباشرة في الرقابة على دستورية القوانين والأنظمة، وذلك بواسطة محكمة الموضوع سواء كانت هذه المحكمة عادية ام إدارية وفي أي درجة من درجات التقاضي امام تلك المحاكم، ومؤدى ذلك أن المحكمة الاتحادية العليا تتصل بالدعوى الدستورية بواسطة النزاع المطروح أمام محكمة الموضوع، فبالاستناد إلى النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٢١ فإنه يتم تحريك اختصاصها في الرقابة على دستورية القوانين بواسطة محكمة الموضوع عن طريق الوسائل الآتية :

أ- الإحالة من محكمة الموضوع

نصت المادة (١٨ - أولاً) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا على انه: "لأي محكمة من تلقاء نفسها أن تطلب في أثناء نظر الدعوى، البت في دستورية نص في قانون أو نظام يتعلق بتلك الدعوى"، فاستناداً إلى هذا النص فإن الإحالة تتم بواسطة محكمة الموضوع مباشرة، حتى وإن لم يدفع أحد الخصوم بعدم دستورية النص المراد تطبيقه على النزاع.

والإحالة هي الطريقة الأولى غير المباشرة لتحريك اختصاص المحكمة الاتحادية العليا في الرقابة على دستورية القوانين والأنظمة، وتتم الإحالة اذا ما رأت محكمة الموضوع أياً كان نوعها أو درجتها إن النص القانوني الذي ستطبقه على الدعوى الماثلة أمامها قد شابه عيب مخالفة الدستور، وعلى ذلك فإنّ المشرع قد أتاح لمحكمة الموضوع إحالة النص المشوب بعيب مخالفة الدستور الى المحكمة الاتحادية العليا للبت في دستوريته، ومن ثمّ تحديد مدى صلاحيته للانطباق على المنازعة الموضوعية المطروحة أمامها، ووفقاً لذلك فإنّ الإحالة من محكمة الموضوع تستلزم توافر شروط ومتطلبات محددة لاستعمالها كوسيلة لفحص دستورية نص في قانون أو نظام انتهى شكها إليه، وأهم هذه الشروط^(١٤) هي ما يأتي :

١- وجود نزاع أمام محكمة الموضوع.

٢- أن تقوم محكمة الموضوع باستئثار الدعوى الأصلية وإرسال طلب الإحالة إلى المحكمة الاتحادية العليا خلال عشرة أيام من تأريخ قرار الاستئثار.

٣- أن يشتمل طلب الإحالة على توقيع رئيس محكمة الإستئناف التي تتبعها محكمة الموضوع، أما إذا كانت الدعوى الموضوعية مرفوعة أمام إحدى المحاكم العسكرية أو محاكم قوى الأمن الداخلي فيجب ان يتضمن طلب الإحالة على توقيع دائرة المستشار القانوني في وزارتي الدفاع او الداخلية.

٤- أن يتضمن قرار الإحالة إلى المحكمة الاتحادية العليا طلب البت في مدى دستورية نص في قانون او نظام.

٥- أن يتعلق النص القانوني الطعين بالدعوى الموضوعية الماثلة.

ب- الدفع بعدم الدستورية أمام محكمة الموضوع

لقد أشار النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا إلى إمكانية تحريك الرقابة على دستورية القوانين والأنظمة أمام المحكمة الاتحادية العليا بطريق الدفع الفرعي والذي بمقتضاه تتم إثارة المسألة الدستورية بواسطة أيأ من الخصوم خلال نزاع قد تم طرحه على محكمة الموضوع ، فإذا تبين لفاضي النزاع الموضوعي عدم دستورية النص الذي يحكم الواقعة المعروضة أمامه فيجب عليه أن يكلف الطاعن "بإقامة دعوى بذلك، ويدفع الرسم القانوني عنها، وتقدم إلى محكمة الموضوع خلال عشرة أيام من تأريخ الدفع بعدم الدستورية"^(١٥)، ووفقاً لذلك يجب على محكمة النزاع " البت بقبول الدعوى أو رفضها خلال ثلاثة أيام من تأريخ تقديمها"^(١٦)، فإذا رفضت المحكمة الدعوى فإن للمدعي أن يطعن بقرار رفض الدعوى أو عدم البت فيها "أمام المحكمة الاتحادية العليا خلال سبعة أيام من تأريخ رفضه"^(١٧)، ومن ثم فإنّ على المحكمة المختصة أن تباشر اجراءات الدعوى الموضوعية مجدداً بعد مضي المدة المحددة لصدور قرار الرفض ، أما إذا تم قبول تلك الدعوى فإنّ "على المحكمة الموضوع استئخار الدعوى الأصلية وإرسالها مع نسخة مصدقة من اضبارة الدعوى إلى المحكمة الاتحادية العليا خلال عشرة أيام من تأريخ قبولها"^(١٨)، وتجدر الإشارة إلى أن قرار محكمة الموضوع بالامتناع عن تطبيق القانون الطعين ليس له أي أثر تقييدي عليها في دعوى لاحقة، كما أن هذا الامتناع لا يلزم أي محكمة أخرى قد تفصل بذات موضوع النزاع ، إذ ان الدفع ذو حجية نسبية لا مطلقة.

ت- طلب الادعاء العام إلى المحكمة الاتحادية العليا البت في دستورية القوانين والأنظمة

بادئ ذي بدء لقد أشار المشرع العراقي الى دور الادعاء العام في اجراءات القضاء الدستوري وذلك عندما نص على منحه سلطة " الطعن بعدم دستورية القوانين والأنظمة أمام المحكمة الاتحادية العليا"^(١٩)، وتأسيساً على ذلك فقد أكد النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٢٢ هذا الدور وذلك بمقتضى المادة (١٨ - أولاً) منه والتي نصت على إنّه: "لأي محكمة من تلقاء نفسها أن تطلب في أثناء نظر الدعوى، البتّ في دستورية نصّ في قانون أو نظام يتعلق بتلك الدعوى، ولعضو الادعاء العام أمام تلك المحكمة ان يطلب ذلك"^(٢٠)، ولا شك إنّ

وقف تنفيذ النص التشريعي المطعون بدستوريته أمام المحكمة الاتحادية العليا في العراق

هذا النص قد ضيق من نطاق اختصاص الادعاء العام في الرقابة على دستورية القوانين والأنظمة الذي نص عليها قانون الادعاء العام رقم (٤٩) لسنة ٢٠١٧، إذ ان النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا جعل دور عضو الادعاء العام مقتصرًا فقط على تقديم طلب للبت في مدى دستورية القوانين والأنظمة أثناء سير الدعوى في محكمة الموضوع، ووفقاً لذلك فإن هذا الطعن يستلزم قبل ابداءه وجود نزاع أمام محكمة الموضوع، بما مؤداه ان طلب الادعاء العام المقدم إلى المحكمة الاتحادية العليا لفحص دستورية النص القانوني غير منبث الصلة عن طلب محكمة الموضوع من تلقاء نفسها البت في دستورية النص الذي انتهى إليه شكها، إذ ان كلا الطرفين يخضع لذات الشروط التي نص عليها النظام الداخلي للمحكمة، كوجوب ان يكون طلب البت مشتملاً على " كتاب موقع من رئيس محكمة الاستئناف التي تتبعها تلك المحكمة".

وتجدر الإشارة إلى أنّ المشرع لم يخول المدعي العام في المحاكم العسكرية أو محاكم قوى الأمن الداخلي اختصاص الطعن بعدم دستورية القوانين والأنظمة^(٢١)، وبالتالي فنحن إزاء ضعف بالصياغة التشريعية لنص المادة (١٨-أولاً) التي اشترطت في طلب المدعي العام للبت في دستورية النص القانوني ان يتم بواسطة كتاب موقع " من دائرة المستشار القانوني في وزارتي الدفاع أو الداخلية بالنسبة للدعاوى المنظورة أمام المحاكم العسكرية ومحاكم قوى الأمن الداخلي" ، في حين إنّ المشرع لم يمنح عضو الادعاء العام في هذه المحاكم سلطة الطعن بعدم الدستورية، ومن ثم فإن نص المادة المشار إليها انفا لا يسري إلا على عضو الادعاء العام في المحاكم العادية أو الإدارية.

ومما تقدم نرى أن الإحالة الى المحكمة الاتحادية سواء تمت عن طريق طلب محكمة الموضوع من تلقاء نفسها أو كانت هذه الإحالة بواسطة الادعاء العام فإن اهم ما يميزها عن آلية الطعن عن طريق دفع الأفراد بعدم الدستورية أمام محكمة الموضوع هو أن آلية الدفع تثبت للأفراد باعتبارهم خصوما في الدعوى الموضوعية، بينما لا ينطبق وصف الخصم في الدعوى على عضو الادعاء العام، كما تتميز آلية الإحالة بطلب كل من المحكمة والادعاء العام عن آلية الدفع الفرعي أمام محكمة الموضوع في ان هذه الأخيرة تستلزم توافر شرط المصلحة الخاصة للطاعن، وانحسار هذا الشرط في آلية الإحالة بطلب المحكمة والادعاء العام، وبالرجوع إلى ما درجت عليه المحكمة الاتحادية العليا في تطبيقاتها بهذا الشأن، نجد انها نظرت بطعن تقدم به نائب المدعي العام امام محكمة جنح البياح وذلك بموجب طلبه الوارد إلى هذه المحكمة بواسطة رئاسة محكمة استئناف بغداد /الكرخ الاتحادية".^(٢٢)

وفي قرار آخر لها نظرت بطلب البت في دستورية نص قانوني تقدم به عضو الادعاء العام "بمناسبة اطلاعه على الاضبارة التحقيقية الخاصة بالمجني عليه... المقامة أمام محكمة تحقيق البياع... المرفقة بكتاب نيابة الادعاء العام امام محكمة تحقيق البياع... المرسله إلى المحكمة الاتحادية العليا بكتاب محكمة تحقيق البياع".^(٢٣)

وتجدر الإشارة إلى أن المحكمة الاتحادية العليا قد اعملت نظرها في طعن مباشر تقدم به نائب المدعي العام امام المحكمة الكمرجية للمنطقة الوسطى يروم فيه البت بدستورية المادة (٢٤٥) من قانون الكمارك رقم (٢٣) لسنة ١٩٨٤ المعدل " استناداً لأحكام المادة (١١/٥) من قانون الادعاء العام رقم (٤٩) لسنة ٢٠١٧ والتي أجازت للدعاء العام الطعن بعدم دستورية القوانين والأنظمة والتعليمات"^(٢٤)، إلا أن هذا الطعن تم قبل نفاذ النظام الداخلي الحالي للمحكمة الصادر في ١٣ / ٦ / ٢٠٢٢ والذي نص على دور الادعاء العام في إجراءات الطعن بدستورية القوانين والأنظمة والتي تم بيانها سابقاً.

إن معظم التشريعات المقارنة لم تمنح الادعاء العام اي دور في نطاق رقابة الدستورية، وبالتالي نرى إن النص عليه في النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا لا يعدو أن يكون إلا محاولة من واضعي هذا النظام للحيلولة من دون وجود تعارض مع الاختصاص الممنوح لعضو الادعاء العام في الطعن بعدم دستورية القوانين والأنظمة بمقتضى أحكام قانون الادعاء العام رقم (٤٩) لسنة ٢٠١٧ .

ثانياً- التحريك المباشر للرقابة على دستورية القوانين أمام المحكمة الاتحادية العليا (الدعوى الدستورية الأصلية)

على عكس مما اوضحناه سابقاً بشأن آلية الطعن غير المباشر بدستورية القوانين والأنظمة أمام المحكمة الاتحادية العليا والتي تتم بعدة صور، كالإحالة من محكمة الموضوع من تلقاء نفسها أو عن طريق الدفع الذي يبيده الخصوم في الدعوى الموضوعية، أو عن طريق الطلب المقدم من عضو الادعاء العام في محكمة الموضوع، فإنه يمكن تحريك اختصاص المحكمة الاتحادية العليا بشكل مباشر وذلك عن طريق (الدعوى الدستورية الأصلية) والتي بمقتضاها يمكن تقديم الطعن ضد تشريع يشك الطاعن بمخالفته للقاعدة المعيارية الأساسية من الناحية الشكلية أو الموضوعية، ووفقاً لذلك فقد رسم النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٢٢ حدود نطاق الدعوى الدستورية الأصلية، مانحاً الحق في إقامتها لجهتين محددتين، الأولى تتكون من ستة فئات نصت عليها المادة (١٩) منه، وهي كل من " السلطات الاتحادية الثلاث، والوزارات، والهيئات المستقلة، ورئاسة وزراء الإقليم، والجهات غير المرتبطة بوزارة، والمحافظين "، أما الجهة الثانية فتتضمن كل من " الأشخاص الطبيعية أو المعنوية الخاصة أو منظمات المجتمع المدني المعترف بها قانوناً".^(٢٥)

أ- تحريك الدعوى الدستورية الأصلية من قبل السلطات العامة

حول النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٢٢ الحق "لأي من السلطات الاتحادية الثلاث والوزارات والهيئات المستقلة ورئاسة وزراء الإقليم والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظين الطلب من المحكمة البت بدستورية نص قانوني أو نظام"^(٢٦)، ووفقاً لهذا النص فإن المحكمة الاتحادية العليا تبنت أسلوب الرقابة المجردة على دستورية القوانين والأنظمة والذي بمقتضاه يتم تحريك اختصاص المحكمة الرقابي عن طريق الطعن المقدم من سلطات عامة وجهات رسمية وسياسية محددة، وذلك لفحص دستورية نص تشريعي يتعلق بمهام تلك الجهات وأثار خلافاً بينها عند تطبيقه .

وبما ان هذه الدعوى^(٢٧) يتم تحريكها مباشرة للطعن بدستورية القوانين والأنظمة، فإن لشرط المصلحة فيها معنى يختلف عما هو موجود في دعاوى التي تنظرها المحكمة الاتحادية العليا عن طريق آلية الدفع التي يثيرها الخصوم بمناسبة نزاع أمام محكمة الموضوع،^(٢٨) أو في الدعوى الأصلية التي يرفعها الأفراد بصورة مباشرة أمام المحكمة الاتحادية العليا -والتي سنبينها لاحقاً- للطعن في دستورية نصوص القوانين والأنظمة، بما مؤداه ان الطعن المباشر المقدم من جهات رسمية محددة في القانون، تتجلى فيها بوضوح الصفة العينية للدعوى الدستورية، إذ ان هذه الأخيرة يهدف رافعها بالأساس إلى تحقيق مصلحة عامة، وإعمال مبدأ المشروعة الدستورية عن طريق كشف عدم دستورية تشريع معين في إطار الدعوى الدستورية،^(٢٩) وعلى ذلك فإن شرط المصلحة في الدعوى الدستورية المباشرة يكون مفترضاً لأنّ الطاعن يتغياً من خلالها تحقيق المصلحة العامة، كما أن القاضي الدستوري بمقتضى هذه الدعوى لا يفصل في حقوق شخصية متعارضة بل في مدى اتفاق النص القانوني الخاضع لرقابته مع الأحكام الموضوعية أو الإجرائية للدستور.^(٣٠)

وقد اشترط النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم(١) لسنة ٢٠٢٢ لتحريك هذه الرقابة ان يكون الطعن بصورة طلب موقع من المرجعيات التي تتبعها تلك الجهات الرسمية يتم تقديمه الى المحكمة الاتحادية العليا "على أن يتعلق النص المطعون فيه بمهام تلك الجهات واثار خلاف في التطبيق"،^(٣١) وبالتالي فإنّ أيّاً من الجهات الرسمية من غير تلك التي منحها القانون سلطة الطعن المباشر بدستورية التشريعات أمام المحكمة الاتحادية العليا تكون دعواه" واجبة الرد من جهة عدم توافر المصلحة في إقامتها"،^(٣٢) وقد درجت المحكمة على استعمال عبارة (المدعي) عند نظرها في الطلبات المقدمة من الجهات الرسمية للطعن في دستورية القوانين والأنظمة، وعليه فإن طعن تلك الجهات لا يثار إلا عن طريق دعوى دستورية مباشرة امام المحكمة الاتحادية العليا، ووفقاً لذلك جاء في إحدى قراراتها الصادرة بمناسبة البت في طلب تقدم به رئيس الوزراء، أنها

"وجدت ان وكيل المدعي إضافة إلى وظيفته طلب من المحكمة الاتحادية العليا الحكم بعدم دستورية المادة (٤٥ -أولاً) من قانون هيئه النزاهة رقم(٣٠) لسنة ٢٠١١".^(٣٣)

ومما تجدر الإشارة إليه إنّ للجهات الرسمية المحددة في المادة (١٩) آنفة الذكر، "الطعن بدستورية قانون الموازنة الاتحادية، أو أي نص فيه"^(٣٤)، من تأريخ نشره في الجريدة الرسمية بشرط أن يتم تقديم الطعن خلال(٣٠) يوماً من نشر القانون، من ذلك الدعوى المرفوعة من قبل رئيس الجمهورية بحق رئيس مجلس النواب إضافة لوظيفته للطعن في عدد من نصوص قانون الموازنة العامة الاتحادية لعام ٢٠١٨، يدعي فيها بوجود مخالفات وخروقات دستورية شابت تلك النصوص.^(٣٥)

والدعوى المرفوعة من رئيس مجلس الوزراء ضد رئيس مجلس النواب إضافة لوظيفته، المتضمنة الطعن بقيام الأخير "بإدراج عدد من المواد لم تكن موجودة في مشروع القانون الذي قدمته الحكومة أو تعديلها، ولما كانت إضافة تلك المواد أو تعديلها تنطوي على مخالفات دستورية من الناحيتين الشكلية الموضوعية لذا قرر مجلس الوزراء الطعن في بعض الأحكام والمواد المدرجة للأسباب المؤشرة إزاء كل منها".^(٣٦)

ب- تحريك الدعوى الدستورية الأصلية من قبل الأفراد

بادئ ذي بدء لابد من الإشارة إلى أن بعض التشريعات المقارنة قد نصت على تطبيق نوعين من الدعاوى التي يمكن للأفراد رفعها مباشرة أمام القضاء الدستوري، ووفقاً لذلك يتوجب علينا أن نميز بين الدعوى الأصلية المرفوعة من قبل الأفراد للطعن بدستورية التشريعات، - وهي مدار بحثنا - وتلك المرفوعة من قبلهم للطعن بدستورية أعمال السلطات العامة بداعي أنها اعتدت على إحدى حقوقهم الأساسية أو حرياتهم المكرسة في الدستور والتي اطلق الفقه الدستوري عليها مصطلح (الشكوى الدستورية الفردية)^(٣٧) أو ما تعرف ب(دعوى ضمانة الحقوق)^(٣٨)، أو (الدعوى الاحتياطية).^(٣٩)

وعلى الرغم من إننا قد أوضحنا مضمون الدعوى الدستورية الاحتياطية سابقاً عند استعراضنا لاختصاصات المحكمة الدستورية الاتحادية في ألمانيا^(٤٠)، إلا أن الذي حملنا على ان نستهل موضوعنا بالتمييز بين الدعوى الدستورية الأصلية و الدعوى الدستورية الاحتياطية هو وجود خلط كبير بينهما من بعض الفقه،^(٤١) على الرغم من استقلال كل واحدة منهما عن الأخرى من جوانب عدة اهمها ما يلي:

١- الدعوى الدستورية الأصلية هي بالأساس دعوى عينية تهدف إلى تخليص النظام القانوني في الدولة من كافة التشريعات المخالفة لمبادئ وأحكام الدستور وبغض النظر عن علاقة تلك المبادئ والأحكام بحقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية، أما الدعوى الدستورية الاحتياطية فهي أقرب إلى

وقف تنفيذ النص التشريعي المطعون بدستوريته أمام المحكمة الاتحادية العليا في العراق

الدعوى الشخصية منها إلى الدعوى العينية، إذ انها تهدف بالأساس إلى أن يجد الأفراد ملاذاً أخيراً للدفاع عن حقوقهم وحرّياتهم الأساسية.

٢- تندرج الدعوى الدستورية الأصلية- المقدمة من جهات رسمية محددة- ضمن نطاق الرقابة المجردة من شرط المصلحة الخاصة، أما دعوى ضمانة الحقوق فهي نوع من الرقابة المحددة التي تشترط وجود مصلحة شخصية للطاعن.

٣- الدعوى الدستورية الأصلية وسيلة يتغيا منها الطاعن فردا كان ام جهة رسمية الطعن بدستورية القوانين والأنظمة، بينما يهدف الأفراد من خلال الدعوى الدستورية الاحتياطية الطعن بدستورية أعمال السلطات العامة.

٤- موضوع الطعن في الدعوى الدستورية الأصلية هو نص في قانون او نظام، أما الدعوى الدستورية الاحتياطية فإن محلها هو أعمال تصدر عن السلطات الثلاث اما بصورة قرارات إدارية أو أحكام قضائية.

٥- يجوز للأفراد أو الجهات الرسمية المحددة في القانون رفع الدعوى الدستورية الأصلية بعد نفاذ التشريعات مباشرة، بينما لا يمكن للأفراد تقديم الشكوى الدستورية الا بعد استنفاد طرق الطعن القضائي أو الإداري، إذ ان الدعوى الدستورية الاحتياطية هي الملاذ الاخير الذي يلجأ اليه الطاعن.

وبالرجوع الى النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٢٢ نجده أشار إلى إمكانية رفع دعوى دستورية أصلية من قبل فرد طبيعي أو معنوي ، أو أيّ من منظمات المجتمع المدني المعترف بها وذلك "للبت بدستورية نص في قانون أو نظام، على أن تكون الدعوى مستوفية لكافة الشروط المنصوص عليها في المواد (٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧) من قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ المعدل، وان تقدم الدعوى من المدعي بالذات أو وكيله على أن يكون محامياً ذا صلاحية مطلقة".^(٤٢)

وعلى الرغم من أنّ النظام الداخلي للمحكمة قد منح كل من الجهات الرسمية والأشخاص الطبيعية والمعنوية الحق في تقديم الطعن المباشر إلّا أنّه قيد حق الأشخاص بوجود توافر متطلبات محددة نصت عليها المادة (٢٠) منه، وهي كما يأتي :

١- وجود مصلحة شخصية للطاعن في إقامة الدعوى الدستورية الأصلية امام المحكمة الاتحادية العليا.

٢- أن يكون التشريع الطعين قد تم تطبيقه فعلاً على المدعي.

٣- عدم استفادة المدعي من النص الطعين كلاً أو جزءاً .

٤- وجوب ان تشتمل عريضة الدعوى على بيان واضح للنص المشكوك بدستوريه وسبب مخالفته للقاعدة الدستورية المعيارية، ويجب أن يرفق مع عريضة الدعوى نسخة من النص الدستوري الطعين.

وكان الأجدر بوضعي النظام الداخلي وضع قيد مهم آخر يتمثل باشتراط ان يكون الطعن المباشر للأفراد مقيد بفترة زمنية محددة أسوة بالقيد الذي وضعه المشرع البلجيكي في قانون المحكمة الدستورية رقم لسنة ١٩٨٩ عندما اشترط أن يكون الطعن الفردي المباشر محدد بفترة زمنية ، إذ لا يجوز رفع الدعوى الدستورية الأصلية من قبل الأفراد أمام المحكمة الدستورية بعد مرور ستة أشهر من تاريخ نفاذ القانون المطعون بدستوريه، فإهدار هذا الشرط من قبل النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا يؤدي حتماً إلى اغراق المحكمة بسيل من الدعاوى.

إلاّ إنّ تشكيل لجنة التدقيق الاولي في المحكمة الاتحادية العليا قد خفف عن كاهلها كثرة الدعاوى التي لا مبرر لها.^(٤٣)

ثالثاً - اختصاص المحكمة الاتحادية العليا في الرقابة على دستورية القوانين والأنظمة بألية التصدي

أقر المشرع العراقي اسلوب التصدي في إجراءات المحكمة الاتحادية العليا بموجب نظامها الداخلي رقم (١) لسنة ٢٠٢٢، إذ نصت المادة (٤٦) منه على أنه: "للمحكمة عند النظر في الطعن بعدم دستورية نص تشريعي ان تتصدي لعدم دستورية أي نص تشريعي آخر يتعلق في النص المطعون فيه"، ووفقاً لذلك فإن للمحكمة الاتحادية العليا البت في مدى دستورية نص في قانون أو نظام من تلقاء نفسها، عند انتهاء شكها إلى عدم توافق هذا النص مع أحكام الدستور.

إنّ آلية التصدي تمثل استثناءً من الأصل الذي يلزم المحاكم التقيد بموضوع الدعوى المعروضة، وعليه فان التصدي ما هو إلا خروج القاضي الدستوري عن نطاق الدعوى الماثلة وذلك للبحث في دستورية تشريع معين يتعلق بالنص المطعون فيه فعلاً أمامه، إذ انه في احيان كثيرة يضطر القاضي الدستوري الحكم بعدم دستورية نص تشريعي لم يشمل طلب الطعن المطروح وذلك لوجود نوع من الارتباط بين ذلك النص والنزاع المعروض بالفعل.

ويذهب جانب من الفقه إلى أنّ رخصة التصدي هي أسلوب مكمل لإجراءات المحاكم الدستورية المتعلقة بالرقابة على دستورية التشريعات، إذ ليس من المستساغ أن يخول القانون محاكم الموضوع حق الإحالة إلى القضاء الدستوري من تلقاء نفسها ثم يحرم هذا القضاء من إستعمال رخصة التصدي على الرغم مما يملكه من ولاية عامة على كل ما يتصل بدستورية القوانين واللوائح،^(٤٤) ونحن نرى إنّ رخصة التصدي سواء نص عليها المشرع أم لا فإنها تثبت للقاضي الدستوري، وسندنا في ذلك هو مبدأ سمو الدستور وتربعه على قمة الهرم القانوني في الدولة ، وإنّ

وقف تنفيذ النص التشريعي المطعون بدستوريته أمام المحكمة الاتحادية العليا في العراق

القوة الملزمة لقواعده وأحكامه تُعد من النظام العام الذي يمنح القاضي الدستوري بحسبانه صاحب الولاية العامة في المسائل الدستورية الحق في إثارة المسألة الدستورية عند إنتهاء شكه إلى نص تشريعي طالما إنَّ هذا النص مخالف لأحكام الدستور.^(٤٥)

الفرع الثاني/ آليات الطعن بعدم دستورية القوانين وعلاقتها بوقف تنفيذ القانون

بعد أن بينا الآليات التي يمكن عن طريقها يتم تحريك اختصاص المحكمة الاتحادية العليا في الرقابة على دستورية القوانين والأنظمة، أضحي من اللازم تحديد أي من تلك الآليات تتيج للطاعن تقديم طلبه بوقف تنفيذ النص التشريعي الطعين

أولاً - وقف التنفيذ في حالة تحريك اختصاص المحكمة الاتحادية العليا في الرقابة الدستورية عن طريق القضاء الموضوعي:

لا يترتب على تحريك اختصاص المحكمة الاتحادية العليا في الرقابة على دستورية القوانين والأنظمة من قبل القضاء الموضوعي أي أثر موقف للنص التشريعي المثار الشك في دستوريته، سواء أكان هذا التحريك بصورة الدفع من احد الخصوم في الدعوى الموضوعية، أو كان بواسطة الإحالة من محكمة الموضوع من تلقاء نفسها، أو بطلب من الادعاء العام، وذلك اعمالاً لقاعدة الأثر غير الموقوف للطعن بالإلغاء، وعليه فإن النص القانوني محل الشك بمخالفته لأحكام الدستور يستمر سريانه، وما على محكمة الموضوع الا استئثار الدعوى الموضوعية، ومن ثم احالة المسألة الدستورية إلى المحكمة الاتحادية العليا للفصل فيها.

ثانياً - وقف التنفيذ في حالة تحريك اختصاص المحكمة الاتحادية العليا في الرقابة على دستورية القوانين والأنظمة عن طريق الدعوى الدستورية الأصلية

بما أنّ للمحكمة سلطة "النظر في طلبات القضاء المستعجل و الأوامر على عرائض وفقاً للأحكام المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ المعدل أو أي قانون آخر يحل محله"^(٤٦) فإنه يجوز لأي من اطراف الدعوى الدستورية الأصلية ، سواء أكانت هذه الدعوى مرفوعة من أشخاص أو من جهات رسمية محددة، الطلب من المحكمة الاتحادية العليا إصدار أمرٍ وقي عاجل بوقف تنفيذ النص التشريعي الطعين ، غير إنَّ "إصدار أمرٍ ولائي مستعجل من قبل المحكمة الاتحادية العليا محكوماً فقط بالضوابط والشروط الواجب توافرها لإصداره المشار إليها في قانون المرافعات المدنية"^(٤٧) ووفقاً لذلك فإنَّ على طالب وقف التنفيذ الإلتزام بالشروط الموضوعية والشكلية التي نص عليها قانون المرافعات " التي تكمن بتقديم طلب بنسختين مشتملاً على الوقائع الأسانيد والمستندات وتوافر صفة الاستعجال، وعدم الدخول بأصل الحق والبت فيه"^(٤٨) وعليه فإنَّ طلب المدعي من المحكمة الاتحادية العليا إصدار أمر قضائي عاجل لوقف

تنفيذ النص التشريعي المطعون بدستوريته يصبح "واجب الرفض لسببين: الأول هو انتفاء صفة الاستعجال فيه والضرورة القصوى التي تقضي إصداره، والثاني يكمن بأن البت فيه يعني الدخول بأصل الحق، وإعطاء رأي مسبق بالدعوى المقامة أمام هذه المحكمة".^(٤٩)

المطلب الثاني/ تطبيقات المحكمة الاتحادية العليا حول وقف التنفيذ

رأينا فيما سبق كيف أنّ النظام الداخلي رقم (١) لسنة ٢٠٢٢ المنظم لإجراءات التقاضي أمام المحكمة الاتحادية العليا تدخل لمعالجة ما أغفل عن افصاحه الدستور أو القانون في العديد من المسائل الدستورية، لاسيما تلك المتعلقة بالبت في الطلبات العاجلة، بالرغم من تحفظنا على الكيفية التي تم بها هذا التدخل، إذ إنّ استحداث النظام الداخلي لحق تقديم الطلبات العاجلة أمام المحكمة الاتحادية العليا تحوطها شبهة الاصطدام بالنصوص الدستورية المنظمة لحق التشريع، فهذا الأخير بحسب الأصل هو اختصاص محجوز للسلطة التشريعية الممثلة بالبرلمان، واستثناءً يجوز للسلطة التنفيذية إصدار الأنظمة التي تتضمن قواعد تتصف بالعموم والتجريد وتصلح محلاً للطعن بها أمام المحكمة الاتحادية العليا، وبالتالي فإن وظيفة النظام الداخلي تتحدد فقط ببيان إجراءات التقاضي أمام المحكمة الاتحادية العليا، من دون أن تتجاوز هذه الوظيفة إلى تنظيم الحقوق إذ إنّ هذه الأخيرة هي كقاعدة عامة من اختصاصات المشرع وبالتالي لا يجوز له أن يتخلى عن تنظيمها أو يحيل هذه المهمة إلى جهة أخرى من دون أن يحدد لها ما يتوجب عليها الإلتزام به في عملها وإلاّ كان هذا المشرع قد تنازل عن صلاحياته عن طريق إحالتها إلى جهة أخرى غير تلك التي حددها الدستور ولاسيما إذا ما كانت تلك الجهة تختص بإصدار أنظمة، أي أقل مرتبة من القوانين التي تصدر عن السلطة التشريعية وعليه فلا بد من تدخل تشريعي لمعالجة هذه الإشكالية المترتبة على تحديد السلطة المختصة بالتشريع، وحتى ذلك الحين نوضح إنّ المادة (٣٩) من النظام الداخلي رقم (١) لسنة ٢٠٢٢، قد منحت المحكمة الاتحادية العليا الحق في "النظر في طلبات القضاء المستعجل الأوامر على عرائض وفقاً للأحكام المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ المعدل، أو أي قانون آخر يحل محله".

وبناءً على ذلك سنبين مفصلاً الآليات المنظمة لأصول القضاء الدستوري المستعجل في العراق، طبقاً لما أفصح عنه كل من النظام الداخلي السابق والحالي للمحكمة الاتحادية العليا، ومن ثم نستعرض بالبيان والتحليل لأهم قرارات المحكمة التي صدرت بوقف تنفيذ النصوص التشريعية المطعون فيها بالإلغاء، وذلك عن طريق الأفرع الآتية:

الفرع الأول/ إجراءات وقف التنفيذ أمام المحكمة الاتحادية العليا طبقاً لنظامها الداخلي النافذ

على الرغم من أنّ المشرع العراقي لم يورد نصاً صريحاً يُخوّل بمقتضاه المحكمة الاتحادية العليا سلطة وقف تنفيذ القوانين والأنظمة النافذة التي يطعن فيها بعدم الدستورية ، إلا أنّ قضاء هذه المحكمة قد استقر على تطبيق هذه المكنة الإجرائية العاجلة وذلك عن طريق ما نص عليه النظام الداخلي من جواز تطبيق إجراءات القضاء المستعجل والأوامر الولائية العاجلة التي نص عليها قانون المرافعات المدنية، فالمُتَّبَع لمسار تطور أحكام المحكمة الاتحادية العليا بشأن وقف التنفيذ يجد إنّ هذه المحكمة قد طبّقت إجراءات الاستعجال بصورة تدريجية تمتد إلى مرحلتين رئيسيتين، الأولى في ظل نظامها الداخلي الملغي الصادر رقم (١) لسنة ٢٠٠٥،^(٥٠) أمّا الثانية فتبدأ مع نفاذ نظامها الداخلي ، الحالي الصادر في ٢ حزيران ٢٠٢٢ .

لقد نصّت المادة (٣٩) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٢٢ ، على أنّه يجوز للمحكمة "النظر في طلبات القضاء المستعجل و الأوامر على عرائض وفقاً للأحكام المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ المعدل ، أو أي قانون آخر يحلّ محله".

وتأسيساً على ذلك فإنّ قرارات المحكمة الصادرة بشأن وقف تنفيذ القانون ما هي إلا نتيجة مترتبة على تطبيق الإجراءات العاجلة المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية إذ أن وقف التنفيذ يعدّ صورة من صور الاستعجال أمام القضاء وأثراً من آثاره ، ووفقاً لذلك فإنّ للمحكمة الاتحادية العليا أن توقف تنفيذ القانون لحين البت في أصل موضوع الدعوى الدستورية إذا ما تحققت شروط ومتطلبات الإجراءات القضائية العاجلة والتي من أهمها هو لزوم توافر شرطي الاستعجال وعدم المساس بأصل الحق ، ووفقاً لذلك فإنّ للمحكمة الاتحادية العليا بحسبانها المُمثِّل للقضاء الدستوري العراقي، وبما لها "من ولاية عامة بالنظر في مثل هذا الطلب"،^(٥١) أن توقف مفاعيل النص القانوني ولفترة زمنية محددة تمتد إلى حين الفصل في اصل المنازعة الدستورية الماثلة.

ومما تجدر الإشارة إليه هو وجوب أن يكون طلب وقف التنفيذ مستوفياً للشكلية التي نصّ عليها قانون المرافعات المدنية والتي "تكمن بتقديم طلب بنسختين مشتملاً على الوقائع والأسانيد والمستندات".^(٥٢)

الفرع الثاني/ نماذج من قرارات المحكمة الاتحادية العليا بوقف تنفيذ القانون

لقد مرّ بنا فيما سبق من هذا البحث ، إنّ معظم التشريعات المُطبقة للمسائل العاجلة في إجراءات القضاء الدستوري تميل إلى التشدد في تطبيق وقف تنفيذ النص التشريعي المطعون بدستوريته، فقرارات المحاكم الدستورية بهذا الشأن ليست بالسهولة التي عليها نظام وقف التنفيذ القرارات الإدارية المطبق في القانون الإداري، ووفقاً لذلك فإن وقف تنفيذ القانون لا يباشره القاضي الدستوري إلاّ بقدر كبير من التردد، بحسبان أن القوانين إنما تصدر عن هيئة مختصة منبثقة عن الإرادة العامة، اناط بها الدستور مهمة التشريع.

وبالرجوع الى القرارات الصادرة من المحكمة الاتحادية العليا بمناسبة نظرها في الطلبات التي يروم فيها الخصوم في الدعوى الدستورية الماثلة، وقف تنفيذ نص في قانون أو نظام ، نجد أنّها قد انتهجت مسلكاً متشديداً وذلك برفضها العديد من الطعون التي يتغيها منها هؤلاء، وقف تنفيذ نص "من القانون محل الطعن التي على أساسها طلب إصدار أمر ولائي لإيقاف تنفيذه".^(٥٣) فالمحكمة الاتحادية العليا ترى أنّ الأساس الذي تستند إليه في وقف تنفيذ التشريع في إجراءات الدعوى الدستورية المطروحة، يقوم على وجوب توافر شرطي الاستعجال وعدم المساس بأصل بالحق بإعطائها رأياً مسبقاً بمدى دستورية النص التشريعي المطعون فيه أمامها، إذ أن ذلك يتعارض مع الاعراف القضائية المستقرة في الأفضية الدستورية للدول العربية والأجنبية ، ومع ما استقر عليه القضاء العراقي بشقيه الدستوري والعادي، وما تضمنته التطبيقات الراسخة في هذا المجال استناداً لأحكام الدستور والقوانين النافذة القائمة على أساس احقاق الحق وتحقيق العدالة والإنصاف ، بعيداً عن الميول والأهواء ، والتعسف و الإطراء".^(٥٤)

وقد ترتب على هذا المسلك المتشدد والحذر للمحكمة الاتحادية العليا عند نظرها في طلبات وقف تنفيذ القانون المطعون فيه ندرة قراراتها بهذا الشأن، إلا أنه وبالرغم من ذلك فإن هذه القرارات تعكس المسار التطوري الاجتهاد وابداع القاضي الدستوري العراقي في المسائل التي تستدعي تدخلاً وقتياً عاجلاً للبت فيها ولحين حسم النزاع في الدعوى الدستورية المطروحة، وعلى ذلك سوف نستعرض اهم قرارات المحكمة الصادرة بوقف تنفيذ القانون المطعون فيه امامها وكما يأتي:

أولاً - قرار المحكمة الاتحادية العليا، العدد: ٤٣ / اتحادية / ٢٠١٠، في تاريخ ١٢ / ٧ / ٢٠١٠.^(٥٥)

١- ملخص موضوع الطلب

تضمن هذا القرار طلب تقدم به رئيس مجلس الوزراء إضافة لوظيفته يدعي فيه إنّ "رئيس مجلس النواب إضافة لوظيفته شرّح قانون فك ارتباط دوائر وزارة البلديات والاشغال العامة رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٠ المنشور في جريدة الوقائع العراقية بعدها (٤٤٤٨)، في ١٥/٣/٢٠١٠ ، ولمّا كان

وقف تنفيذ النص التشريعي المطعون بدستوريته أمام المحكمة الاتحادية العليا في العراق

ذلك القانون مخالفاً للقواعد والأحكام الدستورية، واستناداً لأحكام المادة (٩٢ - أولاً وثالثاً) من الدستور وأحكام المادة (٥) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا، فإنه يطعن بعدم دستورية القانون المذكور طالباً من المحكمة الحكم بعدم دستوريته، والحكم بإلزام المدّعي عليه بإصدار قرار بإلغاء القانون المشار إليه".

كما اشتملت عريضة الدعوى الدستورية المطروحة، طلباً إلى المحكمة ان تتخذ إجراءً احتياطياً يتضمن "إصدار القرار بإيقاف اجراءات تنفيذ القانون المذكور لحين صدور حكم قضائي بات في الموضوع، للأضرار الجسيمة التي تترتب على تنفيذه".

٢ - إجراءات المحكمة

تم تسجيل هذه الدعوى لدى المحكمة بمقتضى ما نص عليه نظامها الداخلي رقم (١) لسنة ٢٠٠٥.

٣- قرار المحكمة

قررت "وباتفاق الآراء ايقاف تنفيذ القانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٠، الى نتيجة الحكم الذي سيصدر في الدعوى، لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة وحمايتها، واستناداً للمادة (١٥١) من قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ المعدل".

لقد جاء هذا القرار بمبدأ مهم تم تطبيقه لأول مرة في تأريخ القضاء الدستوري العراقي ،وهو ان للمحكمة الاتحادية العليا سلطة وقف تنفيذ النص التشريعي الطعين عن طريق وسيلة الأمر الولائي (الأوامر على عرائض) المنصوص عليه في المادة (١٥١) من قانون المرافعات المدنية وسندها في ذلك هو ما أشار إليه نظامها الداخلي رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ المتضمن اجراءات سير العمل في المحكمة الاتحادية العليا وذلك بمقتضى نص المادة (١٩) منه والتي نصت على إنه: "تطبق أحكام قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ وقانون الإثبات رقم (١٠٧) لسنة ١٩٧٩ فيما لم يرد به نص خاص في قانون المحكمة الاتحادية العليا وفي هذا النظام".

وعليه فإنّ المحكمة الاتحادية العليا أصدرت قرارها بوقف التنفيذ استناداً إلى ما جاءت به المادة (١٥١) من قانون المرافعات المدنية التي نصّت على أنه: "لمن له حق في الاستحصال على أمر من المحكمة للقيام بتصريف معين بموجب القانون ان يطلب من المحكمة المختصة اصدار هذا الأمر في حالة الاستعجال بعريضة يقدمها إلى القاضي المختص وتقدم هذه العريضة من نسختين مشتملة على وقائع الطلب واسانيده ويرفق بها ما يعززها من المستندات".

إنَّ اجتهاد القاضي الدستوري العراقي في تطبيق آليات التقاضي العاجلة لاشك يحسب له، إذ انه بات من المسلم به أن القضاء الوقتي والمستعجل يتساند مع القضاء الموضوعي والعيني في تقديم الحماية للحالات التي لا تقبل الانتظار لحين حسم اصل النزاع. لقد بين هذا القرار أهمية تطبيق الإجراءات العاجلة في قضاء المحكمة الاتحادية العليا فهي ضرورية لتقديم حماية عاجلة للمصلحة المشروعة المشروع وما يترتب على ذلك من استقرار في المراكز القانونية.

كما يحسب لمقدم الطلب وهو جهة رسمية (رئيس مجلس الوزراء) أنه استطاع أن يلفت نظر المحكمة إلى جواز أن تفصل في طلبه الاحتياطي مؤقتاً، فقد ورد في طلبه عبارة " لحين صدور حكم قضائي بات بالموضوع للأضرار الجسيمة التي تترتب على تنفيذه "، وهو بذلك يشير الى الطبيعة العاجلة لطلبه الذي لا يحتمل التأخير الى وقت الفصل في الدعوى الدستورية المطروحة، وإلا فان ضرراً جسيماً قد يطاله لا يمكن اصلاحه ، وقد استجابت المحكمة الاتحادية العليا لطلبه إذ قدرت ان استمرار تنفيذ القانون المطعون فيه بالإلغاء يترتب عليه أضراراً لا يمكن تداركها بوسائل التقاضي العادية، وقد عللت المحكمة قرارها بوقف تنفيذ القانون محل الدعوى الدستورية الماثلة "لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة وحمايتها".

ونرى ان هذا القرار قد عالج النقص الذي اعترى قانون المحكمة الاتحادية العليا بإغفاله تنظيم الإجراءات العاجلة رغم أهميتها، فقد رأينا فيما سبق من هذا البحث ، ان العديد من التشريعات المقارنة المنظمة لأصول التقاضي الدستوري قد نصت صراحة على تلك الاجراءات لأهميتها في تثبيت المراكز القانونية لأطراف النزاع في الدعوى الدستورية .

٤- المبدأ القانوني

لتوافر صفة الاستعجال، ولعدم المساس بأصل الحق، ولما كان تنفيذ قانون فك ارتباط دوائر وزارة البلديات والاشغال العامة رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٠ المنشور في جريدة الوقائع العراقية بعدها (٤٤٤٨)، في ٢٠١٠/٣/١٥، يترتب تغييراً في المراكز القانونية للمشمولين بأحكامه، مما يقتضي استناداً لأحكام المادة (١٥١) من قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩، ولمقتضيات المصلحة العامة وحمايتها، ووقف تنفيذ القانون آنف الذكر لحين حسم الدعوى الدستورية المطروحة .

ثانياً - قرار المحكمة الاتحادية العليا، العدد: ١٤٠ / إتحادية / ٢٠١٨، في تاريخ ٢٣ / ٧ / ٢٠١٨. (٥٦)

١- خلاصة موضوع الطلب

بناءً على الطلب الوارد في الدعوى المرقمة (١٤٠ / إتحادية / ٢٠١٨)، المقامة من المدعي رئيس مجلس الوزراء إضافة لوظيفته، على المدعى عليه رئيس مجلس النواب إضافة لوظيفته، وقد اشتمل الطلب على الطعن بعدم دستورية قانون مجلس النواب وتشكيلاته رقم (١٣) لسنة ٢٠١٨.

كما اشتملت عريضة الدعوى طلباً آخر يروم فيه المدعي وبصورة عاجلة وقف تنفيذ عدد من الأحكام والمواد الواردة في القانون الطعين، وذلك "لحين حسم الدعوى بعدم دستورتها".

٢- إجراءات المحكمة

ولدى إمعان نظر المحكمة الاتحادية العليا بما اشتملت عليه عريضة دعوى المدعي، وجد ان طلب وقف تنفيذ أحكام المواد المذكورة قد استوفى الجوانب الشكلية المطلوبة في القانون واستند إلى أسباب قانونية".

٣- قرار المحكمة

وبناءً على طلب المدعي قررت المحكمة الاتحادية العليا وبما لها من ولاية عامة في المسائل الدستورية ومن بينها بطبيعة الحال المسائل الوقتية العاجلة، وقف تنفيذ قانون مجلس النواب وتشكيلاته رقم (١٣) لسنة ٢٠١٨، بالاستناد "لأحكام المادة (٥١) من قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩، بدلالة المادة (٩٣) من الدستور والمادة (١٥٢) من قانون المرافعات المدنية"، و يسري قرار الوقف هذا لحين البت في اصل موضوع الدعوى الدستورية المطروحة أمامها.

على الرغم من أنّ المحكمة الاتحادية العليا قد كررت ذات المبدأ المتضمن تأكيد سلطتها في جواز اللجوء للإجراءات الوقتية العاجلة كوسيلة تنغيا منها المحكمة وقف تنفيذ القانون المطعون فيه بعدم الدستورية، إلا أنها بررت هذه المرة سلطتها في أعمال اختصاصها بوقف تنفيذ النص التشريعي المطعون فيه، إلى ما استند إليه طالب الوقف من أسباب قانونية، وهي إشارة ضمنية من المحكمة إلى ان الطلب "قد استوفى الجوانب الشكلية المطلوبة في القانون".

كما إنّ المحكمة الاتحادية العليا استندت في قرارها على ما جاءت به المادة (١٥٢) من قانون المرافعات المدنية التي نصت على أنه: "يصدر القاضي أمره بالقبول أو الرفض على إحدى نسختي العريضة في اليوم التالي لتقديمها على الأكثر"، وهذه أيضاً إشارة إلى أنّ الطلب قد استوفى

شرطي الاستعجال وعدم المساس بأصل الحق بحسبانهما اهم المتطلبات التي يجب توفرها لقبول طلب اصدار امر ولائي بوقف تنفيذ النص القانوني الطعين .

إن المحكمة الاتحادية العليا في قرارها هذا قد جاءت بمبدأ جديد لا مكان فيه لاعتبارات المصلحة العامة وحمايتها كما رأينا ذلك سابقاً في قراراتها ، إذ أنها أصدرت قرارها هذه المرة مستندة فيه إلى ما لها من "ولاية عامة بالنظر في مثل هذا الطلب" ، وهو تبرير لا شك في محله، فالقضاء الدستوري المتخصص الذي تمثله المحكمة الاتحادية العليا يمتد نطاق ولايته ليشمل الفصل في كافة المسائل المتعلقة بالدستور أو تلك التي من طبيعته.

٤- المبدأ القانوني

إن إصدار أمر ولائي من قبل المحكمة الاتحادية العليا يستند إلى ما لها من ولاية عامة في المسائل الدستورية، كما إن إصدار أمر ولائي لوقف تنفيذ النص القانوني الطعين محكوماً بالضوابط والشروط الواجب توفرها لإصداره المشار إليها في قانون المرافعات المدنية، لقطعية القرارات وعدم خضوعها لطرق الطعن .

ثالثاً - قرار المحكمة الاتحادية العليا، العدد: ٣١ / اتحادية / أمر ولائي / ٢٠٢٢ في ١٥ / ٥ / ٢٠٢٢ . (٥٧)

١- ملخص موضوع الطلب

تتلخص وقائع الطلب بصورة اللائحة المقدمة من الطاعنين والمشملة طلبهما إليها، إصدار أمر ولائي لإيقاف تنفيذ مفاعيل القرار التنظيمي الصادر من مجلس الوزراء بالرقم (٢٢٦) في ٢٠٢٢، وبالتالي إيقاف كافة آثاره وخاصة تلك المتعلقة بتخصيص مبلغ (٧٠٠) مليار دينار إلى مكتب رئيس الوزراء، لحين البت طلب في الطعن بعدم دستورية قرار مجلس الوزراء، وذلك "مخالفته أحكام المادة (٨٠ - ثالثاً) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، التي تلزم مجلس الوزراء إصدار قراراته بهدف تطبيق القوانين وليس مخالفتها"، وقد استند الطاعنين في طلبهما إلى أحكام المادتين (١٥١) (١٥٢) من قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ المعدل والمادة (٣٩) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٢٢.

٢- إجراءات المحكمة

ولدى ورود الطلب أمام المحكمة الاتحادية العليا، باشرت بإجراءات التدقيق والمداولة للتحقق من مدى جدارة الطلب بالحماية الوقتية العاجلة، وتقدير جدية الأسباب التي دعت إلى تقديمه، كخشية وقوع ضرر من جزاء صرف المبلغ موضوع الطلب، بالشكل الذي قد لا يمكن تداركه بالإجراءات القضائية الاعتيادية.

٣- قرار المحكمة

أصدرت المحكمة الاتحادية العليا قرارها، "لإيقاف صرف المبلغ المخصص لمكتب رئيس الوزراء بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٢٢٦) لسنة ٢٠٢٢، والبالغ (٧٠) مليار دينار لحين حسم الدعوى" المطروحة أمامها، وذلك استناداً لأحكام المادة (١٤٤) من قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ المعدل، والمادة (٩٤) من الدستور العراقي والمادة (٥ - ثانياً) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥، المعدل بالقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢١.

لقد أصدرت المحكمة الاتحادية العليا قرارها هذا بموجب نظامها الداخلي الجديد رقم (١) لسنة ٢٠٢٢، فحكمت بوقف تنفيذ قرار مجلس الوزراء استناداً الى نص المادة (٣٩) من هذا النظام والتي نصت على أنّ: "للمحكمة النظر في طلبات القضاء المستعجل الأوامر على عرائض وفقاً للأحكام المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ المعدل أو أي قانون آخر يحل محله".

كما بررت المحكمة الاتحادية العليا قرارها بالخشية من وقوع ضرر قد يؤدي الى جعل الحكم في الدعوى الدستورية المرفوعة أمامها، بلا فائدة تذكر، إذ قد يؤدي الانتظار لحين الفصل في الدعوى إلى إهدار محل النزاع وهو " صرف المبلغ المخصص لمكتب رئيس الوزراء بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٢٢٦) لسنة ٢٠٢٢ والبالغ سبعين مليار دينار"، وهذا بلا شك إشارة ضمنية لتحقيق شرط الاستعجال في طلب الطاعنين بالإضافة إلى أنّ طلبهما لا يؤدي إلى المساس بأصل الحق وهو الشرط الثاني الذي تتطلبه طبيعة الأوامر الوقتية العاجلة.

٤- المبدأ القانوني

إنّ إصدار المحكمة قراراً ولائياً بوقف تنفيذ نص في قانون أو نظام مردّه إلى الخشية من وقوع الضرر، كما أنّه محكوم بالضوابط التي نص عليها قانون المرافعات والتي تكمن بتقديم طلب بنسختين مشتملاً على الوقائع والأسانيد والمستندات، وتوافر شرطي الاستعجال وعدم المساس بأصل الحق والبت فيه.

رابعاً - قرار المحكمة الاتحادية العليا، العدد: ١٥٣ /إتحادية /أمر ولائي /٢٠٢٣، في ٢٠٢٣/٧/١٢ (٥٨).

١- ملخص موضوع الطلب

طلب "إصدار أمر ولائي مستعجل" الوارد في عريضة الدعوى المرفوعة من قبل "رئيس مجلس الوزراء /إضافة لوظيفته" ضد "رئيس مجلس النواب /إضافة لوظيفته" والمتضمنة الطعن بعدم دستورية نصوص في "قانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٢٣، بشأن الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية

العراق للسنوات المالية (٢٠٢٣-٢٠٢٤-٢٠٢٥) ووقف تنفيذها،"لحين حسم الدعوى آنفة الذكر للأسباب المشار إليها في عريضة الدعوى".

٢- إجراءات المحكمة

بعد الاطلاع على حيثيات الطلب وجدت المحكمة ان طلب إصدار أمر ولائي لوقف تنفيذ النصوص المطعون بدستوريتها قد استوفت المتطلبات الآتية :

توافر صفة الاستعجال" في الطلب.

أ- "توافر حالة الضرورة القصوى التي تقتضي إصداره".

ب- "إن الاستجابة لمضمونه بخصوصها لا يعني الدخول بأصل الحق وإعطاء رأي مسبق بالدعوى ت- "الدستورية المقامة أمام هذه المحكمة"

٣- قرار المحكمة

واستناداً لذلك قررت المحكمة الاتحادية العليا إيقاف تنفيذ عدد من مواد "قانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٢٣، بشأن الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية (٢٠٢٣-٢٠٢٤) (٢٠٢٤-٢٠٢٥)".

غير أن هذا القرار رفض وقف تنفيذ مواد أخرى تضمنها القانون محل النزاع، تم الطعن بعدم دستوريته وابطالها فضلاً عن وقف تنفيذها، إذ بررت المحكمة رفض الطلب بشأنها كونها لم تجد حالة مستعجلة أو ضرورة تقتضي إيقاف تنفيذ تلك النصوص التشريعية الطعينة.

٤ - المبدأ القانوني

"إن غاية إيقاف التنفيذ تكمن في تدارك الآثار التي تترتب على نفاذ تلك المواد والحيلولة بينها وبين ترتيب أي نتيجة يصعب إزالتها إلى حين البت بدستوريتها من عدمه، الأمر الذي يقتضي إيقاف نفاذ المواد آنفة الذكر" وإنّ قرار المحكمة الاتحادية العليا بوقف تنفيذ نصوص في قانون الموازنة العامة يهدف إلى تدارك الآثار الضارة التي قد تترتب على استمرار تنفيذه، كما أنه يخضع لأحكام المادة (٣٩) التي نص عليها النظام الداخلي رقم (١) لسنة ٢٠٢٢، والتي تحيل بدورها على أحكام القضاء المستعجل والأوامر على عرائض المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ المعدل .

الخاتمة

بعد أن إنتهى بنا المطاف إلى خاتمة هذا البحث الذي أفردناه لدراسة موضوع وقف تنفيذ النص التشريعي المطعون بدستوريته أمام المحكمة الاتحادية العليا في العراق ، فقد توصلنا إلى عدة نتائج وتوصيات يمكن إجمالها بما يأتي :

النتائج

١- تبين للباحث إنّ وقف تنفيذ النص التشريعي المطعون فيه أمام المحكمة الاتحادية العليا هو إجراء وقائي يهدف من خلاله القاضي الدستوري تحقيق الحماية الوقتية العاجلة والحفاظ على المراكز القانونية للخصوم في الدعوى الدستورية لحين الفصل فيها .

٢- ثبت لنا أن وقف تنفيذ النص التشريعي المطعون بدستوريته أمام المحكمة الاتحادية العليا يُعد استثناءً على قاعدة الأثر غير الموقوف للطعن ،بمعنى إنّ النصوص التشريعية تحمل على فرض صحتها إذ يستمر سريانها وإنّ تم الطعن فيها بالإلغاء ، إلاّ أنّه استثناءً من ذلك خول المشرع المحكمة الاتحادية العليا سلطة وقف تنفيذ نصاً تشريعياً تمّ الطعن فيه بالإلغاء لحين الفصل في الدعوى الدستورية المطروحة ، وذلك لتدارك الأضرار التي قد تترتب على تطبيق القانون الطعين بقدر المستطاع خلال فترة محددة .

٢- تبين للباحث ان قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل بالقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢١ ، لم ينص على منح القاضي الدستوري سلطة النظر في طلبات وقف تنفيذ القانون المطعون فيه ،كما لم ينص على أيّاً من الإجراءات الوقتية العاجلة .

٢-تبين للباحث إنّ وقف تنفيذ القانون المطعون فيه أمام المحكمة الاتحادية العليا كان يستند إلى نظامها الداخلي الملغي رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ ،الذي يحيل بمقتضى نص المادة (١٩) منه إلى قواعد وأحكام قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٨ ،كما تبين لنا إنّ وقف تنفيذ القانون الطعين أمام المحكمة الاتحادية العليا يستند إلى نظامها الداخلي النافذ رقم (١) لسنة ٢٠٢٢ ، الذي يحيل بمقتضى نص المادة (٣٩) النظر في طلبات القضاء المستعجل و الأوامر على عرائض وفقاً للأحكام المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ المعدل، أو أي قانون آخر يحلّ محله.

٣- تبين لنا إنّ وقف تنفيذ النص التشريعي الطعين أمام المحكمة الاتحادية العليا يستلزم توافر شروط شكلية تتمثل في وجوب تقديم طلب وقف التنفيذ من خلال عريضة من نسختين مشتملة على وقائع الطلب واسانيده ويرفق بها ما يعززها من المستندات،كما يستوجب توافر شروط موضوعية

عديدة إلا إنّها في حقيقتها ترجع إلى شرطين موضوعيين رئيسيين وهما كل من شرط الاستعجال وشرط عدم المساس بأصل الحق موضوع النزاع .

٤- تبين لنا إنّ مبررات المحكمة الاتحادية العليا لوقف تنفيذ القانون المطعون فيه أمامها ،تستند بمجملها إلى ما للمحكمة من ولاية عامة على كافة المسائل الدستورية وكذلك المبررات القائمة على صيانة الدستور و والضرورة القصوى و تحقيق المصلحة العامة وحمايتها.

٥- تبين للباحث إنّ القرار الصادر من المحكمة الاتحادية العليا بوقف تنفيذ النص التشريعي الطعين يؤدي إلى تعطيل مفاعيل هذا النص من لحظة صدور القرار ولحين البت في أصل النزاع ،كما القرار الصادر بوقف تنفيذ النص التشريعي الطعين يحوز للحجية المطلقة شأنه في ذلك شأن كافة الأحكام والقرارات الصادرة من المحكمة الاتحادية العليا.

التوصيات

١- يقترح الباحث على المشرع العراقي تعديل قانون المحكمة الاتحادية العليا وذلك بتضمينه مادة صريحة ومباشرة تنص على تطبيق الإجراءات الوقتية العاجلة كوسيلة لوقف تنفيذ النص التشريعي المطعون بدستوريته أمام المحكمة الاتحادية العليا ،وعدم الاكتفاء بما تضمنه نظامها الداخلي من الاحالة على قواعد وأحكام القضاء المستعجل والامر على عرائض المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٨ المعدل ،وذلك لخصوصية القضاء الدستوري وتميزه عن القضاء العادي .

٢ - يوصي الباحث بضرورة أن يتدخل المشرع العراقي عن طريق النص على تحديد فترة معينة بعد نفاذ النص التشريعي يمكن خلالها الطعن بدستوريته فضلاً عن طلب وقف تنفيذه ،وبالتالي فإنّ فوات مدة الطعن المحددة يؤدي إلى أن يكون النص القانوني محصناً من كل طعن بدستوريته أو وقف تنفيذه.

٣ - يقترح الباحث تعديل النظام الداخلي للمحكمة عن طريق تضمينه نصاً يحضر فيه على الأفراد طلب وقف تنفيذ نص في قانون أو نظام أمام المحكمة الاتحادية العليا إلا إذا كان النص الطعين قد وقع اعتداءً على أحد حقوقهم أو حرياتهم الأساسية المكرسة في الدستور .

٤- نقترح على الباحثين في مجال القانون بصورة عامة وفي مجال القانون الدستوري بصفة خاصة إجراء العديد من الدراسات المعمقة لموضوع وقف تنفيذ القانون المطعون بدستوريته أمام المحكمة الاتحادية العليا في ضوء نظامها الداخلي رقم (١) لسنة ٢٠٢٢ .

الهوامش

- (١) نصت المادة (٨١) من القانون الأساسي الصادر في ١٩٢٥ على أنه : (تؤلف محكمة عليا لمحاكمة الوزراء، وأعضاء مجلس الأمة، المتهمين بجرائم سياسية، أو بجرائم تتعلق بوظائفهم العامة، ولمحاكمة حكام محكمة التمييز عن الجرائم الناشئة من وظائفهم، وللبت بالأمر المتعلقة بتفسير هذا القانون، وموافقة القوانين الأخرى لأحكامه) ، كما نصت المادة (٨٧) من الدستور العراقي المؤقت لسنة ١٩٦٨ على أنه (تشكل بقانون محكمة دستورية عليا تقوم بتفسير أحكام هذا الدستور والبت في دستورية القوانين وتفسير القوانين الإدارية والمالية والبت بمخالفة الأنظمة للقوانين الصادرة بمقتضاها ويكون قرارها ملزماً).
- (٢) يعد قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية الصادر في ٢٠٠٤ ، بمثابة دستور مؤقت مهمته تنظيم المرحلة الانتقالية التي اعقبت سقوط النظام العراقي السابق .
- (٣) المادة (١٣) من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ .
- (٤) د. ثروت بدوي ، القانون الدستوري وتطور الأنظمة الدستورية في مصر، المرجع السابق، ص ١١٧ .
- (٥) د. إبراهيم عبد العزيز شيحا ، القانون الدستوري، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٣، ص ٣٦ .
- (٦) المادة (٩٢ - أولاً) من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ .
- (٧) نصت المادة (٩٣) على أنه ، (تختص المحكمة الاتحادية العليا بما يأتي : أولاً-الرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة).
- (٨) المادة (٩٢ - ثانياً) من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ .
- (٩) المادة (٤- أولاً) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل بالقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢١ .
- (١٠) المادة (٩) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل بالقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢١ .
- (١١) المادة (١٨ - ثانياً) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا (١) لسنة ٢٠٢٢ .
- (١٢) المادة (١٩) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٢٢ .
- (١٣) المادة (٢٢) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٢٢ .
- (١٤) المادة (٢٠) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٢٢ .
- (١٥) للوقوف على هذه الشروط ينظر في المادة (١٨) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم لسنة ٢٠٢٢ .
- (١٦) المادة (١٨ - ثانياً) من نظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٢٢ .

- (١٧) المادة (١٨ - ثالثاً) من النظام الداخلي من المحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٢٢ .
- (١٨) المادة (١٨ - خامساً) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٢٢ .
- (١٩) المادة (١٨ - رابعاً) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٢٢ .
- (٢٠) المادة (٥ - حادي عشر) من قانون الادعاء العام رقم (٤٩) لسنة ٢٠١٧ .
- (٢١) لا يوجد في معظم التشريعات المقارنة اي دور للادعاء العام في الدعوى الدستورية .
- (٢٢) يتم تعيين عضو الادعاء العام في المحاكم العسكرية من بين منتسبي وزارة الدفاع . ويتم تعيين عضو الادعاء العام في محاكم قوى الأمن الداخلي من بين منتسبي وزارة الداخلية. من ذلك ما نصت عليه المادة (٣٤ - ثانياً) من قانون أصول المحاكمات الجزائية العسكري رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٧ بقولها: (يتولى الادعاء العام بالحق العام ضابط حقوقي يحضر المرافعات ويقدم المطالعات والطلبات والدفع القانونية).
- (٢٣) قرار المحكمة الاتحادية العليا /العدد/ ١٢٢ /اتحاديه/ ٢٠١٩ في ٢٨/١٠/٢٠١٩ .
- (٢٤) قرار المحكمة الاتحادية العليا /العدد/ ١٨٧ /اتحادية/ ٢٠٢١ في ٢٩/١٢/٢٠٢١ .
- (٢٥) قرار المحكمة الاتحادية العليا /العدد/ ٧٢ /اتحادية/ ٢٠٢١ في ٢٠/١٠/٢٠٢١ ، والملاحظ على هذا القرار هو ما تضمنه طلب الطعن المقدم من نائب المدعي العام من عيوب أهمها عدم وضوح السند القانوني لتقديم هذا الطعن، كما أن هناك عيباً آخر اعتراه قد ينهض سبباً لرده شكلاً، إذ ان الطاعن أورد نصاً لوجود له في قانون الادعاء العام، (اختصاص الادعاء العام بالطعن في دستورية التعليمات) وكان الأجدر بالمحكمة أن تشير إلى طلبه المعيب وما اعتراه من أخطاء شكلية .
- (٢٦) المادة (٢٠) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا (١) لسنة ٢٠٢٢ .
- (٢٧) المادة (١٩) من نظام الداخلي لمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٢٢ .
- (٢٨) استعمل النظام الداخلي للمحكمة عبارة (طلب) عند تحريك الجهات الرسمية لاختصاص المحكمة في الرقابة الدستورية ، وهو بلا شك لفظ مرادف للدعوى أمام القضاء ، إذ انه بالرجوع إلى قانون المرافعات رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ نجد إن نص المادة (٢) منه قد عرفت الدعوى بأنها : (طلب شخص حقاً من آخر أمام القضاء).
- (٢٩) من المسلم به ان تحريك رقابة المحكمة الاتحادية العليا عن طريق الإحالة من محكمة الموضوع أو عن طريق طلب الادعاء العام امام محكمة الموضوع تكون المصلحة فيه مفترضة
- (٣٠) د. عيد أحمد الغفلول، فكرة النظام العام الدستوري وأثرها في تحديد نطاق الدعوى الدستورية، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠ ص ١ .
- (٣١) د. عيد احمد الغفلول ، المرجع السابق ، ص ٢ .
- (٣٢) المادة (١٩) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٢٢ .
- (٣٣) قرار المحكمة الاتحادية العليا ، العدد/ ١٦ /اتحاديه/ ٢٠٢٣ في ٨/٣/٢٠٢٣ .
- (٣٤) قرار المحكمة الاتحادية العليا، العدد / ١٠٥ /اتحادية / ٢٠١١ في ٣٠/١/٢٠١٢ .
- (٣٥) المادة (٢٢) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٢٢ .
- (٣٦) قرار المحكمة الاتحادية العليا، العدد ٥٧ /اتحادية / ٢٠١٨ / في ٣ / ٦ / ٢٠١٨ .

- (٣٧) قرار المحكمة الاتحادية العليا، العدد ٣٥ / اتحادية / ٢٠٢١ في ٢٩ / ٩ / ٢٠٢١.
- (٣٨) درج اجتهاد المحكمة الدستورية الاتحادية في ألمانيا على استخدام مصطلح الشكوى الدستورية الفردية كمرادف لمصطلح دعوى ضمانة الحقوق، وكذلك لتمييزها عن الشكوى الدستورية البلدية التي نصت عليها المادة (٢٨ - فق ٢) من الدستور الألماني الصادر في ٢٣ آيار ١٩٤٩، للمزيد ينظر في د. سعيد نحيلي، الحماية القضائية للحقوق الأساسية في ألمانيا، الشكوى الدستورية نموذجاً، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية، العدد الأول، المجلد ٢، ٢٠٢٢، ص ١٢.
- (٣٩) حرص الاجتهاد على تسميتها بدعوى ضمانة الحقوق، كونها تهدف إلى ردع كل انتهاك لحقوق الأفراد وحررياتهم المكرسة في الدستور بواسطة الأعمال التي تصدر عن السلطات الثلاثة في الدولة، للمزيد ينظر في، عيد أحمد الغفلول، المرجع السابق، ص ١٧٦ وما بعدها.
- (٤٠) يوصف الاجتهاد هذه الدعوى بأنها وسيلة تقاضي غير عادية (احتياطية)، بسبب أنه لا يتم اللجوء إليها إلا بعد استنفاد كافة طرق الطعن الإداري القضائي إذ غالباً ما توصف بأنها دعوى الملاذ الأخير الذي لا يتم اللجوء إليه الا اذا كان ضرورياً لحماية الحقوق والحرريات الأساسية، للمزيد ينظر في، سعيد نحيلي، المرجع السابق، ص ١٦.
- (٤١) راجع دعوى ضمانة الحقوق في المانيا ص كذا
- (٤٢) ينظر في، د. يحيى الجمل، القضاء الدستوري في مصر، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٧٨، د. مصطفى محمود عفيفي، رقابة الدستورية في مصر والدول الاجنبية، المرجع السابق، ص ١٤٣، د. يسري محمد العصار، الدعوى الدستورية المباشرة، المرجع السابق، ص ٨.
- (٤٣) المادة (٢٠) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٢٢.
- (٤٤) نصت المادة (١٧ - أولاً) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٢٢ على انه، (تشكل لجنة في المحكمة الاتحادية العليا تسمى لجنة التدقيق الأولى، تتألف من مدير قسم الدعاوى والشؤون القانونية، واثنين من الموظفين الحاصلين على شهادة البكالوريوس في القانون).
- (٤٥) عادل عمر شريف، قضاء الدستورية، القضاء الدستوري في مصر، مطابع دار الشعب، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٤١٢ - ٤١٣.
- (٤٦) إن المفهوم الواسع لرخصة التصدي يعني خروج المحاكم الدستورية عن نطاق الدعوى الدستورية المطروحة وذلك للتصدي بالبحث في مدى دستورية نص تشريعي يثور حوله الشك بمصادمته للدستور، للمزيد ينظر في، عيد أحمد الغفلول، المرجع السابق، ص ١٠٨.
- (٤٧) المادة (٣٩) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٢٢.
- (٤٨) قرار المحكمة الاتحادية العليا/ العدد ١٨ / اتحادية / امر ولائي/ ٢٠٢٣ في ٣١ / ١ / ٢٠٢٣.
- (٤٩) قرار المحكمة الاتحادية العليا / العدد ٩ / اتحادية / امر ولائي/ ٢٠٢٣ في ٢٩ / ١ / ٢٠٢٣.
- (٥٠) قرار المحكمة الاتحادية العليا / العدد ٨٤ / اتحادية / امر ولائي/ ٢٠٢٣ في ٨ / ٥ / ٢٠٢٣.
- (٥١) بالرجوع إلى قواعد واجراءات القضاء الدستوري في العراق والتي نصّ عليها النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ الملغي، نجد أنّ هذا النظام لم يأتِ بنصّ صريح يشير

إلى تطبيق إجراءات القضاء المستعجل أو الأوامر على عرائض، غير أنه أجاز للمحكمة "تطبيق أحكام قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩، وقانون الإثبات رقم (١٠٧) لسنة ١٩٧٩، فيما لم يرد به نص خاص في قانون المحكمة الاتحادية العليا، وفي هذا النظام"، وعلى الرغم مما قد يثيره هذا النص من غموض، إلا إن ذلك لم يمنع المحكمة من إعمال سلطتها بالنظر وللمرة الأولى في تأريخ القضاء الدستوري العراقي في طلب تقدم به الطاعن يروم فيه إلغاء قانون قد بدأ له عواره الدستوري، "و كإجراء احتياطي إصدار القرار بإيقاف إجراءات تنفيذ القانون المذكور لحين صدور حكم قضائي بات للأضرار الجسيمة التي تترتب على تنفيذه". واستناداً لهذا الطلب أصدرت المحكمة الاتحادية العليا القرار المتضمن وقف تنفيذ القانون الطعين وذلك لتحقيق المصلحة العامة وحمايتها، وقد استندت المحكمة في ذلك إلى ما جاءت به المادة (١٥١) من قانون المرافعات والتي نصت على أنه: "لمن له حق في الاستحصال على أمر من المحكمة للقيام بتصرف معين بموجب القانون أن يطلب من المحكمة المختصة إصدار هذا الأمر في حالة الاستعجال بعريضة يقدمها إلى القاضي المختص، وتقدم هذه العريضة من نسختين مشتملة على وقائع الطلب وأسانيده، ويرفق بها ما يعززها من المستندات"، ولا شك أن قرار المحكمة الاتحادية العليا بوقف التنفيذ القانون قد سلط الضوء على الدور الإبداعي و الإنشائي للقاضي الدستوري العراقي، إذ أن هذا الأخير قد أثبت براعته في إعمال النصوص القانونية ضمن نطاق السلطة التقديرية التي منحت له بمقتضى نص المادة (١٩) من النظام الداخلي والتي نصت على أنه: "تطبق أحكام قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩، وقانون الإثبات رقم (١٠٧) لسنة ١٩٧٩، فيما لم يرد به نص خاص في قانون المحكمة الاتحادية العليا وفي هذا النظام"، وبما أن إجراءات وقف التنفيذ وقتية وعاجلة، فإنه يقتضي تنظيمها بنصوص وأحكام تناسب تلك الطبيعة، ولا شك أن مسلك المحكمة الاتحادية هذا يعد إنجازاً يحسب لها كونه يلبي متطلبات العدالة الدستورية.

(٥٢) قرار المحكمة الاتحادية العليا، العدد: ١٤٠ / اتحادية / ٢٠١٨ في ٢٣/٧/٢٠١٨.

(٥٣) قرار المحكمة الاتحادية العليا، العدد: ٧٨ / اتحادية / أمر ولائي / ٢٠٢٣ في ١٩/٤/٢٠٢٣.

(٥٤) قرار المحكمة الاتحادية العليا، العدد: ٢٠٧ / اتحادية / أمر ولائي / ٢٠٢١ في ٢٨/١٢/٢٠٢١.

(٥٥) قرار المحكمة الاتحادية العليا، العدد: ١٨ / اتحادية / أمر ولائي / ٢٠٢٢ في ١٠/٥/٢٠٢٢.

(٥٦) تضمن هذا القرار وقف تنفيذ قانون (فك ارتباط دوائر وزارة البلديات والأشغال العامة رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٠).

(٥٧) تضمن هذا القرار وقف تنفيذ (قانون مجلس النواب وتشكيلاته رقم (١٣) لسنة ٢٠١٨).

(٥٨) تضمن هذا القرار وقف تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم (٢٢٦) لسنة ٢٠٢٢، المطعون بعدم دستوريته في الدعوى (٢٢٨ / اتحادية/٢٠٢٢).

(٥٩) تضمن هذا القرار إيقاف تنفيذ المواد الآتية: المادة ((٢٨/ رابعاً: أ- ب) و (٥٧/ أولاً - ج) و (٦٥/ ثانياً) و (٧٠/ ثانياً) و (٧١) و (٧٥) من قانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٢٣ (الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق).

المراجع

أولاً - الكتب القانونية

١. د. إبراهيم عبد العزيز شيحا ، القانون الدستوري، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٣ .
٢. د. أحمد أبو الوفا، التعليق على نصوص قانون المرافعات الجديد وقانون الإثبات، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٦٩ .
٣. د. ثروت بدوي ، القانون الدستوري وتطور الأنظمة الدستورية في مصر، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٩ .
٤. عادل عمر شريف ، قضاء الدستورية، القضاء الدستوري في مصر ، مطابع دار الشعب ، القاهرة، ١٩٨٨
٥. د. عيد أحمد الغفلول، فكرة النظام العام الدستوري وأثرها في تحديد نطاق الدعوى الدستورية، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠ .
٦. د. مصطفى محمود عفيفي، رقابة الدستورية في مصر والدول الاجنبية، (دراسة تحليلية مقارنة لأنظمة الرقابة في الدساتير المعاصرة) ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٨ .
٧. د. يحيى الجمل، القضاء الدستوري في مصر، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .

ثانياً - المجالات

١. د. سعيد نحيلي ،الحماية القضائية للحقوق الأساسية في ألمانيا ،الشكوى الدستورية نموذجاً ،بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية ،العدد الأول ،المجلد ٢ ، ٢٠٢٢
٢. د. يسري محمد العصار، الدعوى الدستورية المباشرة ، بحث منشور في مجلة الدستورية ، الصادرة عن المحكمة الدستورية العليا في مصر العدد السابع عشر أبريل ٢٠١٠ .

ثالثاً - الدساتير

١. القانون الأساسي العراقي الصادر في ١٩٢٥ .
٢. قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية الصادر في ٢٠٠٤ .
٣. الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ .

رابعاً -القوانين والأنظمة

١. قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل بقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢١ .
٢. قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٨ .
٣. قانون الادعاء العام رقم (٤٩) لسنة ٢٠١٧ .
٤. النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ الملغي .
٩. النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٢٢ النافذ .

خامساً - القرارات القضائية

١. قرار المحكمة الدستورية العليا : قضية ٦ لسنة ١٢ ق ، منازعة تنفيذ ، في ١٩٩٤/٥/٧ ، المجموعة (ج) ٦ ، قاعدة ٦ .
٢. قرار المحكمة الاتحادية العليا/ العدد/ ٤٣ /اتحادية في /٧/ ٢٠١٠ .
٣. قرار المحكمة الاتحادية العليا/ العدد/ ٤٤ /اتحادية في /٧/ ٢٠١٠ .
٤. قرار المحكمة الاتحادية العليا، العدد: ١٤٠ / اتحادية/ ٢٠١٨ في ٢٣/٧/٢٠١٨ .
٥. قرار المحكمة الاتحادية العليا /العدد/ ١٢٢ /اتحادية / ٢٠١٩ في ٢٨/١٠/٢٠١٩ .
٦. قرار المحكمة الاتحادية العليا/ العدد/ ٧٢ /اتحادية/ ٢٠٢١ في ٢٠/١٠/٢٠٢١ .
٧. قرار المحكمة الاتحادية العليا ، العدد: ٢٠٧ / اتحادية /امر ولائي/ ٢٠٢١ في ٢٨/١٢/٢٠٢١ . قرار المحكمة الاتحادية العليا /العدد/ ١٨٧ /اتحادية/ ٢٠٢١ في ٢٩/١٢/٢٠٢١ .
٨. قرار المحكمة الاتحادية العليا، العدد: ١٨ /اتحادية /امر ولائي/ ٢٠٢٢ في ١٠/٥/٢٠٢٢ .
٩. قرار المحكمة الاتحادية العليا ، العدد: ٧٨ /اتحادية /أمر ولائي/ ٢٠٢٣ في ١٩/٤/٢٠٢٣ .

سادساً - المواقع الإلكترونية

<https://www.iraqfsc.iq/ethadai.php>

the reviewer

First - legal books:

1-Ibrahim Abdel Aziz Shiha, Constitutional Law, University Press and Publishing House, Beirut, 1983.

2-Ahmed Abu Al-Wafa, Commentary on the Texts of the New Procedures Law and the Law of Evidence, Mansha'at Al-Ma'arif, Alexandria, 1969.

3- Tharwat Badawi, Constitutional Law and the Development of Constitutional Systems in Egypt, Dar Al Nahda Al Arabiya, Cairo, 1969.

4-Adel Omar Sharif, The Constitutional Judiciary, The Constitutional Judiciary in Egypt, Dar Al-Shaab Press, Cairo, 1988

5-Eid Ahmed Al-Ghafoul, The Idea of the Constitutional Public Order and its Impact on Determining the Scope of the Constitutional Case, A Comparative Study, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 2000.

6-Mustafa Mahmoud Afifi, Constitutional Censorship in Egypt and Foreign Countries, (a comparative analytical study of the censorship systems in contemporary constitutions), Arab Nahda House for Publishing and Distribution, Cairo, 1998.

7- Yahya Al-Gamal, The Constitutional Judiciary in Egypt, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 2000.

Second - Magazines

1-Saeed Nahili, Judicial protection of basic rights in Germany, the constitutional complaint as a model, research published in the Damascus University Journal of Legal Sciences, First Issue, Volume 2, 2022

2-Fathi Fikri, Organizing the Constitutional Oversight in Iraq between the pitfalls of the past and the gaps of the present, research published in the

Constitutional Magazine, issued by the Supreme Constitutional Court, Arab Republic of Egypt, Issue Thirty, April 2022.

3-Yousry Muhammad Al-Assar, The Direct Constitutional Case, research published in Al-Dustoriya magazine, issued by the Supreme Constitutional Court in Egypt, issue seventeen, April 2010.

Third – Constitutions

1-The Iraqi Basic Law issued in 1925.

2-The Iraqi State Administration Law for the Transitional Period issued in 2004.

3-The Iraqi Constitution of 2005.

Fourth - Laws and regulations:

1-Federal Supreme Court Law No. (30) of 2005 amended by Law No. (25) of 2021.

2- Civil Procedure Law No. (83) of 1968.

3- Public Prosecution Law No. (49) of 2017.

4-Internal Regulations of the Federal Supreme Court No. (1) of 2005, repealed.

5-Internal Regulations of the Federal Supreme Court No. (1) of 2022 in force.